

الصكوك المالية الاسلامية بين الضوابط الشرعية وتحديات التطبيق

Islamic financial sukuk between Sharia regulations and implementation challenges

د. عزوز أحمد، جامعة البويرة - البويرة (الجزائر)*

د. عبيدات عبد الكريم، جامعة البويرة - البويرة (الجزائر)**

تاريخ النشر: 2020-01-15

تاريخ القبول: 2019-12-27

تاريخ الإيداع: 2019-11-19

المخلص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح واقع تطوير وابتكار المنتجات المالية الإسلامية (الصكوك الاستثمارية) في مواكبة النمو المتسارع في الصناعة المالية الإسلامية من حيث الحفاظ على السلامة الشرعية للمنتج وقدرته على تلبية الحاجة الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية، والتأكد من أن هذه المنتجات تستند إلى الابتكار الحقيقي لا إلى التقليد والمحاكاة وفق فكر البنوك التقليدية. و تناقش هذه الورقة مسألتين هامتين ففي المحور الأول تناقش الأسس التي قامت عليها صكوك الاستثمار الاسلامي وضوابطها الشرعية، أما المحور الثاني فسيتمطرق إلى التحديات التي تواجه صناعة المنتجات المالية الإسلامية واستراتيجيات تطويرها. **الكلمات الدالة:** الصكوك المالية الاسلامية، الضوابط الشرعية، معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، تحديات التطبيق.

Abstract: This research paper aims at clarifying the reality of the development and innovation of Islamic financial products (investment instruments) in line with the rapid growth in the Islamic financial industry in terms of maintaining the legitimate integrity of the product and its ability to meet the economic and social needs efficiently and effectively. And to ensure that these products are based on real innovation rather than imitation and simulation according to traditional banks' thought.

This paper discusses two important issues. The first axis discusses the fundamentals of Islamic investment instruments and their legal controls. The second

* الدكتور عزوز أحمد، أستاذ محاضر أ، بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: azzouzahmed84@yahoo.fr

** الدكتور عبيدات عبد الكريم، أستاذ محاضر ب، بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: Abdelkrim_eco@yahoo.fr

axis will address the challenges facing the Islamic financial products industry and the strategies for their development.

Keywords: Islamic Financial Instruments, Islamic Controls, Standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Implementation Challenges.

المقدمة

ما تزال الصناعة المصرفية الإسلامية تسعى جاهدة للدخول إلى السوق المصرفي الجزائري وذلك بسبب عدم وجود قانون خاص يسمح لهذه الصناعة بممارسة عملياتها المصرفية بمعزل عن قانون الإقراض المعتمد على سعر الفائدة العاملة به كافة البنوك في البلد، مع العلم أن العديد من المدخرين وأصحاب الودائع إضافة إلى بعض المستثمرين يبحثون عن نافذة إسلامية للتعامل معها، علماً بأن العديد من أصحاب هذه الودائع لا يرغبون بإيداعها أو استثمارها في البنوك التقليدية، لهذا يفضلون الاحتفاظ بها في جيوبهم، أما البعض الآخر فيفضل استثمارها خارج الجهاز المصرفي رغبة في الحصول على عائد أفضل من سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك على المدخرات. ويأتي الاهتمام بقضية هندسة المالية الإسلامية في ظل الضغوط التنافسية الحادة التي تفرضها التغيرات الجذرية التي يشهدها العالم بالتحول للاقتصاد الحر، إضافة إلى ترابط أسواق التمويل الدولية بفضل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وتبقى المنافسة غير متكافئة بالنسبة للخدمات المصرفية والمالية الإسلامية إذا لم تتمكن من تطوير منتجات جديدة تمتاز بالمرونة. ومن هذا المنطلق نتبلور لنا إشكالية البحث و التي يمكن ترجمتها في السؤال الجوهرى التالي:

إلى أي مدى يمكن ابتكار منتجات مالية إسلامية وفق الضوابط الشرعية في ظل التحديات والعوائق التي تعترضها؟

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح النقاط التالية:

- التوجيه الشرعي الصحيح لإصدار و تداول الصكوك المالية الإسلامية.
 - تدليل مختلف العقبات والتحديات التي تقف في سبيل تطوير منتجات مالية إسلامية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، حتى لا تبقى أسيرة التقليد والمحاكاة للمنتجات المالية التقليدية.
- تتطلب منا الدراسة استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تتبع المسائل الشرعية المتعلقة بعملية ضبط اصدار وتداول الصكوك الإسلامية، ثم في مرحلة ثانية استخدمت المنهج التحليلي من أجل بيان التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية وتوضيح استراتيجيات تطوير لهذه الصيغة الإسلامية المستحدثة.

من أجل الاجابة على هذه الاشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية الى محورين:

المحور الأول: الصكوك المالية الاسلامية؛

أولاً: مفهوم الصناعة المالية الاسلامية

ثانياً: الصكوك الاستثمارية الاسلامية

ثالثاً: الضوابط الشرعية لإصدار وتداول المنتجات المالية الاسلامية

المحور الثاني: تحديات المنتجات المالية الإسلامية واستراتيجيات تطويرها؛

أولاً: تحديات الصناعة المالية الاسلامية

ثانياً: استراتيجية التطوير

1. الصكوك المالية الاسلامية

1.1. مفهوم الصناعة المالية الاسلامية:

يعرف بعض الباحثين الهندسة المالية بأنها(السوليم، 2004، ص 5). " التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مالية مبتكرة وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل" فهي بهذا المفهوم تشير إلى أن الصناعة المالية تتضمن ثلاث أنواع من الأنشطة:

- ابتكار أدوات مالية جديدة مثل بطاقات الائتمان.

- ابتكار اليات تمويلية جديدة مثل الصكوك.

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل ادارة السيولة أو الديون.

ويمكن القول أن ما يطرحه البنك أو المؤسسة من أدوات مالية اسلامية لابد أن يتوفر على:

- **المصداقية:** وذلك في كل ما يطرحه البنك أو المؤسسة من أدوات مالية وملتزمة بمبدأ الشفافية وفي كل تعاملاته بحيث لا تكون هناك فجوة بين العملاء والمصرف تفقدتهم الثقة به، وبالتالي ستتأثر قدرة المصرف على جذب الودائع أو توظيفها وانعكاس هذا على دوره التمويلي أو مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني.
- **الالتزام بالجانب الشرعي:** ويتأتى هذا من خلال وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعطي رأيها في جميع عمليات المصرف ومدى انسجامها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ حيث يسعى العميل دائماً للتأكد من أن وديعته أو استثماره مع المصرف ضمن المعايير الشرعية، وأن فعالية العمليات أو الأدوات المتبعة من قبل المصرف تقيّم بمدى التزام المصرف بالجانب الشرعي وتطبيق معاييرها.

• **الكفاءة الاقتصادية:** حيث تبرز هنا قدرة المصرف على الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الأدوات المالية التي يطرحها لجمع المدخرات ووسائل استثمارها، ويقدر ما تكون هذه الأدوات فاعلة في جمع المدخرات وتوظيفها ستكون رسالة المصرف فاعلة والتأكيد على قدرته في تأدية وظائفه الاقتصادية مثل تقديم التمويل للمشاريع الاقتصادية ذات الأهمية للمجتمع وتعمل على إحداث تنمية اقتصادية تساهم في زيادة الدخل الوطني للبلد.

• **الكفاءة الاجتماعية:** فالمصارف الإسلامية لها رسالة اجتماعية ودور أخلاقي في المجتمعات التي تتواجد فيها، فمن خلال كفاءة الدور الاقتصادي يمكن لها توظيف أيد عاملة وتقلل من عبء البطالة على المجتمع، كما تساهم في جمع وإدارة صناديق الزكاة، كذلك مدى اهتمامها بالتمويل الإسلامي الأصغر وتمويل المشروعات الصغيرة والتي تنعكس نتائجها مباشرة على الأسرة ويساعدها على توفير قدر ولو بسيط من الدخل.

2.1. الصكوك الاستثمارية الإسلامية:

هناك عدة أهداف لإصدار الصكوك الإسلامية، نذكر منها:

- تعبئة المدخرات.

- سهولة تدفق الأموال للاستثمارات.

- تطوير في تشكيلة الأدوات المالية الإسلامية.

- توسيع قاعدة سوق الأوراق المالية.

- اندماج اقتصاديات البلاد الإسلامية فيما بينها، وبينها وبين الخارج.

أ- **الصكوك القابلة للتداول:** تشمل الصكوك القابلة للتداول ما يلي (هيئة المحاسبة

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2017، ص ص 467-472).

• **صكوك المشاركة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وهي مشابهة لصكوك المضاربة، لكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن المال في صكوك المضاربة يكون كله من طرف (مجموعة أطراف)، بينما في صكوك المشاركة فإن الجهة المصدرة للصكوك تعتبر شريكاً لحملة الصكوك.

- **صكوك المضاربة:** هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها. والمصدر لتلك الصكوك هو المضارب، والمكتتبون فيها هم أرباب المال، وحصيلة الاكتتاب هي رأس مال المضاربة، ويملك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت.
- **صكوك الإجارة:** وهي الأكثر شيوعاً، وتعرف بأنها وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك. والمصدر لتلك الصكوك بائع عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها، والمكتتبون فيها مشتركون لها، وحصيلة الاكتتاب هي ثمن الشراء، ويملك حملة الصكوك تلك الموجودات على الشيوع بغنمها وغرمها وذلك على أساس المشاركة فيما بينهم.
- **صكوك المزاغة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد. المصدر لتلك الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها)، والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة (أصحاب العمل بأنفسهم أو غيرهم) وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة. وقد يكون المصدر هو المزارع (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين اشترت الأرض بحصيلة اكتتابهم)، ويملك حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأرض.
- **صكوك المغارسة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس. والمصدر لتلك الصكوك هو مالك أرض صالحة لغرس الأشجار، والمكتتبون فيها هم المغارسون في عقد المغارسة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف غرس الشجر. وقد يكون المصدر هو المغارس (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين غرست الأرض بحصيلة اكتتابهم)، ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها من الأرض والشجر.
- **صكوك المساقاة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد. والمصدر لتلك الصكوك هو صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها)

التي فيها الشجر، والمكتتبون فيها هم المساقون في عقد المساقاة، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف العناية بالشجر. وقد يكون المصدر هو المساقى (صاحب العمل) والمكتتبون هم أصحاب الأرض (المستثمرون الذين سقيت الأرض بحصيلة اكتتابهم) ويستحق حملة الصكوك الحصة المتفق عليها مما تنتجه الأشجار.

ب- الصكوك غير القابلة للتداول:

- **صكوك المرابحة:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، والمصدر لتلك الصكوك هو البائع لبضاعة المرابحة، والمكتتبون فيها هم المشترون لبضاعة المرابحة، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، ويملك حملة الصكوك سلعة المرابحة، ويستحقون ثمن بيعها.
- **صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها، لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك، والمصدر لتلك الصكوك هو البائع لسلعة السلم، والمكتتبون فيها هم المشترون للسلعة، وحصيلة الاكتتاب هي ثمن شراء السلعة (رأس مال السلم). ويملك حملة الصكوك سلعة السلم ويستحقون ثمن بيعها، أو ثمن بيع سلعة السلم في السلم الموازي إن وجد.
- **صكوك الاستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك. والمصدر لتلك الصكوك هو الصانع (البائع) والمكتتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها، وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع، ويملك حملة الصكوك العين المصنوعة، ويستحقون ثمن بيعها، أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد.

خصائص الاستصناع : تظهر خصائص الإستصناع في (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2019)

- الاستصناع من عقود البيع (ليس إجارة ولا وعدا ببيع..).
- يشترط في المبيع أن يكون مما يصنع (تدخله الصنعة) فلا يصح الاستصناع في المنتوجات التي لا تدخلها الصنعة؛ مثل الحبوب والثمار (هذه أهم مميزاته عن السلم) .
- المبيع دين في ذمة الصانع الذي يجب عليه تقديمه مصنوعاً في الأجل المحدد (لا يشترط أن يكون من صنعه هو إلا إذا اشترط ذلك عليه).

- المبيع مصنوع بأوصاف متفق عليها (يشترط أن يكون موصوفا وصفا نافيا للجهالة ومانعا للنزاع - دون تعيينه - سواء كان المصنوع موجودا أو معدوما عند التعاقد).
 - المبيع مصنوع بمواد من عند الصانع (يجب أن تكون مواد الصنع من عند الصانع؛ لأنها إن كانت من المستصنع كانت المعاملة مجرد إجارة).
 - يدفع الثمن حسب الاتفاق فلا يجب تعجيل الثمن في الاستصناع (وهذه أيضا إحدى مميزاته الأساسية عن السلم) وإنما يجب تحديد مقدار الثمن وطريقة سداذه؛ معجلا أو مؤجلا أو مقسطا.
- وفيما يلي جدول يوضح المقارنة بين مختلف أنواع الصكوك الإسلامية:

جدول رقم (01): مقارنة بين أهم أنواع الصكوك الإسلامية:

نوع الصك	الهدف من الصك	مصدر الصك	المكتتب في الصك	حصيلة الاكتتاب	ملكية حامل الصك
صكوك المرابحة	تمويل شراء سلعة المرابحة	البائع لبيضاة المرابحة	المشترون لبيضاة المرابحة	تكلفة شراء البيضاة	سلعة المرابحة
صكوك السلم	تحصيل رأس مال السلم	البائع لسلعة السلم	المشترون للسلعة	ثمن شراء السلعة (رأس مال السلم)	سلعة السلم
صكوك الاستصناع	تمويل تصنيع سلعة	الصانع(البائع)	المشترون للعين المراد صنعها	تكلفة المصنوع	العين المصنوعة
صكوك الإجارة	بيع العين المؤجرة	بائع عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها	مشترون لها	ثمن الشراء	الموجودات على الشيوخ بغنمها وغرمها وذلك على أساس المشاركة فيما بينهم
صكوك مشاركة	إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود	الجهة التي تنشأ وتدير المشروع	المشاركون في المشروع	تمويل المشروع	المشروع أو موجودات النشاط

				المشاركة	
موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت	رأس مال المضاربة	أرباب المال	المضارب	مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة	صكوك المضاربة
حصة في المحصول مما أنتجته الأرض وفق ما حدده العقد	تكاليف الزراعة	المزارعون (أصحاب العمل بأنفسهم أو بغيرهم)	صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها)	تمويل مشروع على أساس المزارعة	صكوك المزارعة
حصة من الثمرة مما أنتجته الأشجار وفق ما حدده العقد	تكاليف العناية بالشجر	المساقون	صاحب الأرض (مالكها أو مالك منافعها)	سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة	صكوك المساقاة
حصة متفق عليها في الأرض والغرس	تكاليف غرس الشجر	المغارسون	مالك أرض صالحة لغرس الأشجار	غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة	صكوك المغارسة

المصدر: (وزارة المالية ، ص 11).

3.1. الضوابط الشرعية لإصدار وتداول المنتجات المالية الإسلامية:

قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أنه (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 472).

- يجوز إصدار صكوك للاستثمار حصيلة الاكتتاب فيها على أساس عقد من عقود الاستثمار الشرعية.
- يجوز تصكيك (توريق) الموجودات من الأعيان والمنافع والخدمات، وذلك بتقسيمها إلى حصص متساوية وإصدار صكوك بقيمتها، أما الديون في الذمم فلا يجوز تصكيكها (توريقها) لغرض تداولها.

وإصدار الأوراق المالية الإسلامية محكوم بضوابط شرعية عامة تنطبق على جميع عمليات التوريق الإسلامية وضوابط شرعية خاصة وفقاً للصيغة التي تمت عملية التوريق على أساسها نبينها فيما يلي

(زعتري، 2010، ص ص 37-40).

❖ **الضابط الأول:** أن يمثل الصك ملكية حصة شائعة في المشروع الذي أُصدِرَت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته. ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكه من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل موجودات المشروع – العينية والمعنوية – وديونها.

❖ **الضابط الثاني:** يقوم العقد في الصكوك على أساس أن شروط التعاقد تحددتها (نشرة الإصدار) وأن (الإيجاب) يعبر عنه (الاكتتاب) في هذه الصكوك، وأن (القبول) تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة.

إلا إذا صرح في نشرة الإصدار أنها إيجاب فتكون حينئذ إيجاباً ويكون الاكتتاب قبولاً. ولا بد أن تشمل نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في العقد الذي يمثله الصك؛ من حيث بيان معلومية رأس المال، وتوزيع الربح، مع بيان الشروط الخاصة بذلك الإصدار؛ على أن تتفق جميع الشروط مع الأحكام الشرعية.

❖ **الضابط الثالث:** أن تكون الصكوك قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذوناً فيه من الشركاء مع مراعاة الشروط التالية:

- إذا كان رأس مال المشروع المتجمع بعد الاكتتاب، وقبل مباشرة العمل ما يزال نقوداً فإن تداول الصكوك يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف – من تقابض البديلين في مجلس الصرف قبل التفريق، والخلو عن الخيار، والتماثل؛ إذا بيع أحد النقدين بجنسه، أي إن القيمة الاسمية المدفوعة هي الأساس، حيث يباع فيها الصك دون زيادة أو نقصان.
- إذا صار رأس المال ديوناً تطبق على تداول الصكوك أحكام التعامل بالديون.
- إذا صار رأس المال موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع؛ فإنه يجوز تداول الصكوك وفقاً للسعر المتراضى عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع.

2. تحديات المنتجات المالية الإسلامية واستراتيجيات تطويرها

بالرغم من النجاح الكبير والتطور الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية على مر السنين ما زالت الصناعة المالية الإسلامية تواجه بقوة تحديات ومخاطر تهدد وجودها ومستقبلها، فالحاجة إلى تصميم وابتكار منتجات مالية جديدة تستجيب لاحتياجات العملاء وتطور الأسواق، يعتبر مطلباً أساسياً لكي تستمر الصناعة في نموها وانتشارها.

1.2. تحديات الصناعة المالية الإسلامية:

نقف اليوم على اعتاب العام 2018 بعد مرور عدة سنوات شهدت فيها الصناعة المصرفية الإسلامية فترة ازدهار ونمو وانتشار واضح في دول عدة من العالم، واستقطبت اهتمام العديد من الباحثين وأصحاب القرار المالي في الأسواق المالية العالمية، في الوقت الذي تقدر ان تبلغ فيه اصولها حوالي 4 ترليون مع العام 2020، فإن هذا العام يحمل الكثير من الآمال لهذه الصناعة في المزيد من التوسع والانتشار وكسب أسواق جديدة، لكن هذه الآمال لا تنفي وجود العديد من التحديات الجديدة والتي تفرض على قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية مواجهتها والاستعداد لتجاوزها ومن هذه التحديات:

أ- التحديات الداخلية:

- الإطار المؤسسي السليم والرأس المالي البشري الكفاء: إن بناء كيان مؤسسي سليم يعتبر أخطر تحد يواجه تطبيق الهندسة المالية في التمويل الإسلامي، فهي تعاني من انعدام الدعم المؤسسي الذي يوظف خصوصاً لخدمة حاجاتها.
- الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة: وضعت قوانين التجارة والمصارف والشركات في معظم البلدان الإسلامية على النمط الغربي. وتحتوى هذه القوانين أحكاماً تضيق من مدى نشاطات العمل المصرفي وتحصره في حدود تقليدية.
- الإطار الإشرافي: الإشراف على البنوك الإسلامية مهم بنفس درجة أهميته للبنوك التقليدية، وفي الوقت الراهن فإن عدم وجود إطار إشرافي فعال يعتبر أحد نقاط ضعف للنظام القائم ويستحق اهتماماً جاداً.

ب- التحديات لتشغيلية:

- عدم سيولة الموجودات: مشكلة أخرى يسببها انتشار صيغ التمويل القائمة على أساس الدين، وهي صعوبة تحويل هذه الصيغ التمويلية إلى أدوات مالية يمكن التفاوض بشأنها. فمجرد إحداث

الدين لا يمكن تحويله إلى أي شخص إلا بقيمته الاسمية. ويجعل ذلك هيكل السوق المالية الإسلامية غير قابل للتسييل بدرجة عالية.

• **حشد الودائع وتوظيف الأموال محليا:** حققت البنوك الإسلامية نجاحا كبيرا في حشد الودائع في الماضي إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الجهود المضنية للحفاظ على معدل متوسط نسبيا للنمو في المستقبل.

• **ضعف قناة العملاء بالمنتجات الإسلامية:** مما يجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة وقد يؤدي ذلك إلى أن تبدأ المصرفية الإسلامية بفقد عملائها خاصة الذين لا يشكل الوازع الديني لديهم الدافع الأكبر للتعامل مع هذه المصارف.

• **المنافسة:** حتى الآن احتكرت البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة الموارد المالية الخاصة بعملاء ذوي دوافع إسلامية. ولكن هذا الوضع يتغير بسرعة. حيث أن البنوك الإسلامية تواجه الآن زيادة مستمرة في المنافسة. والتطور الهام الذي حدث في النظام المصرفي الإسلامي في السنوات القليلة هو دخول البنوك التقليدية في هذا السوق.

2.2. استراتيجيات التطوير:

- لكي تستمر المصارف الإسلامية في ابتكار وتطوير أدواتها يجب عليها ما يلي (جاسر، 2010، ص 11).
- تفعيل دور الرقابة الشرعية في عملية تطوير المنتجات والمتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ.
 - العمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية وهذا من شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.
 - تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات.
 - العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها من خلال الأسواق التقليدية.
 - تأسيس و تفعيل دور مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار.
 - الوصول في تكلفة الإنتاج إلى أدنى مستوياتها لتحقيق ميزة تنافسية على مثيلاتها التقليدية.

تدريب وتأهيل العاملين في تشغيل هذه المنتجات حيث تلعب خبرة هؤلاء الموظفين دوراً مهماً في تقليل المخاطر ويؤدي فهمهم الدقيق لطبيعة المنتج إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير.

الخاتمة

يعمل تطبيق أسس الهندسة المالية الإسلامية على توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية، إذ تعد بمثابة وسيلة للإبداع والتطوير، وتمتاز الهندسة المالية الإسلامية أيضاً بأنها تعمل على تجنب تقليد منتجات المصرفية التقليدية. وتعمل على سد عجز المؤسسات المالية عن تطوير منتجات مالية إسلامية تنافس نظيرتها التقليدية. ولكنها في المقابل تعاني تطبيق استراتيجيات الهندسة المالية في المصارف الإسلامية عدة تحديات سواء تحديات داخلية أو تحديات تشغيلية، ولذلك يجب العمل على تجميع الجهود وتضافرها لوضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية وهذا من شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الجمهور والمساهمين بها.

وما لم تنتهج المؤسسات المالية الإسلامية نهجاً واضح الرؤية والمعالم في سبيل تطوير الصناعة المالية الإسلامية ورفدها بمنتجات وخدمات تراعي المقاصد الشرعية في الأموال، مسترشدة ومستفيدة بالإرث العريق من المعاملات التي أوردها الفقهاء في أمهات كتب الفقه التي فاقت الألف معاملة مالية، وإذا ما سعت إلى تحقيق المعادلة الصعبة في تطوير منتجات تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فإنها ستبقى أسيرة التقليد والمحاكاة للمنتجات المالية التقليدية، وهو ما قد يؤدي إلى أن تتحرف هذه المؤسسات المالية الإسلامية عن الطريق القويم.

المراجع

- السويلم، سامي. (2004). "صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الاسلامي". مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة للتدريب، الكويت.
- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. (تاريخ الاطلاع 2019/02/13) "المنتجات المالية الإسلامية". على الموقع: <http://cibafi.org/default.aspx>
- تقرير وزارة المالية. "وحدة إدارة الأوراق المالية الحكومية". الجمهورية العربية السورية.
- جاسر، محمد عمر. (20-21 مارس 2010). "نحو منتجات مالية مبتكرة"، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية المقام تحت عنوان: الواقع... وتحديات المستقبل، المنظم من طرف نادي رجال الأعمال اليمنيين، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية.

- زعتري، علاء الدين. (2010/7/19). "الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار". ورشة العمل التي أقامتها شركة BDO بعنوان: الصكوك الإسلامية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2017). "المعيار الشرعي رقم 17- صكوك الاستثمار". راعي الطباعة و النشر ساب SABB الخدمات المصرفية الإسلامية، المعايير الشرعية تم اعتمادها إلى غاية نوفمبر 2017.